الفصل التاسع

فى أعقاب الحرب

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية – متاعب تأليفها – حل مجلس النواب – الوزارة ومجلس الشيوخ – الملك والانتخابات – كادر العمال – مشاكل العمال – انتقالى من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ – إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرنسسكو – اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب – رئيس الوزارة يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب – مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) – النقراشى (باشا) يؤلف الوزارة – البرلمان يوافق على إعلان الحرب – ميثاق الجامعة العربية – مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ – البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة – خلاف مكرم والنقراشى وأثره – نشاط المعارضة – الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة – استقالة الوزارة – الملك يعهد إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة .

ذهبت إلى مجلس الوزراء إجابة لدعوة الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وبعد قليل من دخولى عليه جاء أحمد (باشا) عبد الغفار وإبراهيم (باشا) دسوقى أباظة وإبراهيم (باشا) عبد الهادى والنقراشى (باشا) . وبدأنا نتداول الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة ، فأبدى ماهر (باشا) أن الاتجاه إلى اشتراك الأحزاب غير الوفدية جميعاً فيها ، وعلى ذلك يشترك حافظ (باشا) رمضان والحزب الوطنى ويشترك مكرم عبيد (باشا) وحزب الكتلة الناشئ . ولم تطل مناقشتنا فى هذا الأمر ، فقد رأينا حافظ (باشا) رمضان يحضر الاجتماع مدعوًّا إليه . وبعد سويعة حضر مكرم عبيد (باشا) وكان قد أفرج عنه منذ ساعة وجاء إلينا من معتقله .

بأمر من أفرج عنه ؟ وكيف استطاع أن يحضر بهذه السرعة ؟ لقد كان الطبيعى أن يفرج عنه بعد تعيين حاكم عسكرى يحل محل النحاس (باشا) ويصدر أمر الإفراج . وتعيين حاكم عسكرى لا يمكن أن يحصل قبل أن تتألف الوزارة وتستصدر مرسوماً يوافق عليه مجلس الوزراء يعين بموجبه حاكم عسكرى جديد . لكن هذا التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة دخل علينا مكرم (باشا) ، بل قابلناه جميعاً بالترحيب والتهنئة والعناق . فلما استقر به وبنا المجلس بدأنا نتحدث فى الوزارة وتأليفها .

وقد شعرت بعد هنيهة بأن جو الحديث لا يشجعنى على الاشتراك فى الوزارة ، بل لايشجع على أن يشترك الأحرار الدستوريون فيها . ذلك بأن مكرم (باشا) بدأ كلامه بأن الأحزاب يجب أن تمثل فى الوزارة بعدد متساو من الوزراء . ودهشنا جميعاً وسألناه عمن يقترحهم من أعضاء كتلته ، اقتناعاً منا بأنه لن يجد العدد الذى يتعادل به مع الأحزاب الأخرى ، وبخاصة مع الدستوريين والسعديين . لكنه أصر على أن نقبل المبدأ أولاً ثم يكون الكلام فى الأشخاص بعد ذلك .

ثم إننى سألت ماهر (باشا) عن الوزارة التى يريد أن يتولاها مع الرياسة ، فقال إنها وزارة الداخلية . وكان رأى الأحرار الدستوريين أنه إذا تولى حزب إحدى الوزارتين : الداخلية أو المالية ، وجب أن يتولى دستورى الوزارة الأخرى ، وإذن فقدوجب أن يتولى دستورى وزارة المالية . قال مكرم (باشا) : لكنى توليت وزارة المالية غير مرة ، وأنا أخبر بها . واختلفنا على هذا الأمر كذلك . قلت إذن أرجو إعفائى من الاشتراك فى الوزارة ، وأصررت على ذلك .

وإنا لنتحدث فى هذا الأمر وفى مثله ويطول حديثنا إذ دق التليفون وتكلم رئيس الديوان ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، يسأل عما فعلنا . وأخبره الدكتور ماهر (باشا) أنه يلقى صعوبات فى إتمام مهمته . ولم تكن إلا دقائق بعد ذلك حتى رأينا حسنين (باشا) يقبل علينا ويسأل عن الصعوبات التى تواجهنا . وأخبره ماهر (باشا) بما هنالك وباعتذارى عن عدم الاشتراك فى الوزارة . وبعد حديث حاول حسنين (باشا) به التوفيق قال : « أرجو أن تقدروا أن عدم تأليف الوزارة معناه أن (جلالة) الملك لم يوفق فى الخطة التى وضعها ، بعد أن كان مقتنعاً بأنها تنال منكم كل الرضا » .

وانصرف رئيس الديوان وعدنا إلى بحثنا . لكننا لم نستطع أن ننتهى إلى رأى تلك الليلة ، لأن مكرم (باشا) كان متشبثاً بمساواة كتلته بالأحرار الدستوريين وبالسعديين فى عدد الوزراء ، وبأنه يجب أن يتولى وزارة المالية ، وكأنما طاف بذهنه أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضياً كل الرضا . أليس هو واضع الكتاب الأسود ؟ أو لم يقدم إلينا من معتقله منذ ساعة من الزمان ؟ فمن غيره يستطيع أن يزعم أن له فى مقاومة النحاس (باشا) مثل جهده ؟ !

وكنت أنا مقتنعاً من جانبى بأنه يغالى فيما يطلب ، وكان ذلك هو اقتناع الدكتور أحمد ماهر (باشا) كذلك . لكن الدكتور ماهر (باشا) كان مكلفاً بتأليف الوزارة ، وكان حريصاً على ألا يخفق فى هذه المهمة . أما أنا فكنت أشعر بأن واجبى الأول أن أحافظ على كرامة الأحرار الدستوريين وقد توليت رياسة الحزب . وإذا كان ماهر (باشا) حريصاً على

تأليف الوزارة ، فلن ينزل الأحرار الدستوريون لذلك عن خطتهم التى جروا عليها منذ اشتركوا فى وزارات مختلفة إبان مرض محمد محمود (باشا) وبعد وفاته .

وانصرفنا ذلك المساء وعدت إلى منزلى أفكر فى الموقف . لقد شعرت من محادثاتى مع إخوانى زعماء الأحرار الدستوريين أنهم يحرصون على اشتراك الحزب فى الوزارة ليطمئن إلى الانتخابات التى يجريها الدكتور ماهر (باشا) . وقد ألح على غير واحد منهم بألا أحول دون هذا الاشتراك .

أما أنا فأخذت أفكر فى السبب الذى من أجله يراد أن تشترك جميع الأحزاب غير الوفدية فى الوزارة . لقد دلت تجارب الماضى منذ بدء الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ على أن الوزارة التى تجرى الانتخابات تصل إلى النتيجة التى تريد الوصول إليها ، فإذا كان المقصود أن تكون النتيجة غير وفدية ، فتأليف رئيس الهيئة السعدية الوزارة كفيل بتحقيق هذا الغرض . وقد ألف محمد محمود (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٨ ولم يشرك فيها حزباً غير الأحرار الدستوريين ، ففاز غير الوفديين فى الانتخابات فوزاً مبيناً . لكن ما حدث من بعد ذلك أوحى إلى المقامات العليا أن بقاء بعض الهيئات خارج الوزارة يضعفها . ولذلك رأوا ، فيما يظهر ، أن تبدأ الوزارة والأحزاب كلها مشتركة فيها حتى لا يكون بقاء حزب بعيداً عنها سبباً فى ضعف هيبتها .

فكرت فى الأمر وأنا شديد الرغبة عن أن أشترك شخصياً فى الوزارة ، ميال مع ذلك لاشتراك الحزب فيها حتى يكون له على الانتخابات من الإشراف المباشر بعض ما يطمئن مرشحى الحزب جميعاً إليها . وقلت فى نفسى : لعلى إذا طلبت أن أكون وزير وزارتين ، المعارف والخارجية ، أدى ذلك إلى عدم اشتراكى فى الوزارة . فلما أصبحت وذهبنا إلى موعدنا بمجلس الوزراء قبيل الظهر من يوم ٨ أكتوبر وعرضت الوزارتين على الدكتور ماهر (باشا) لم يعترض بل كفاه أن قال : أود أن أذكر لك أنى كنت قد اخترت النقراشى (باشا) لوزارة الخارجية ليكون على اتصال دائم بى ، فإذا لم يكن لديك مانع من هذا الاتصال فلا بأس عندى بأن تتولى الخارجية مع المعارف . وقال مكرم (باشا) : لكن الصلة منقطعة بين المعارف والخارجية . أما الشئون الاجتماعية فأقرب الوزارات إلى المعارف . وبعد مناقشة أبدى ماهر (باشا) فى أثنائها حرصه على إرضائى لأعاونه فى الوزارة لم أجد بأساً بقبول رأى مكرم (باشا) .

وأصر حافظ رمضان (باشا) على أن يتولى وزارة العدل أو لا يشترك فى الوزارة ، فأجيب

إلى ما طلب . وكذلك تألفت الوزارة بما أرضى مكرم (باشا) وأرضانى وأرضى حافظ رمضان (باشا) .

وأجلت الوزارة البرلمان شهراً تمهيداً لحل مجلس النواب ولإجراء انتخابات جديدة . وأخذنا نفكر فيما يجب عمله فى أمر الاستثناءات وما إليها من تصرفات عيناها ونحن فى المعارضة مخالفة لمقتضى النزاهة والعدل ، وقاومنا وزارة النحاس (باشا) بسببها أشد المقاومة .

وفى تلك الأثناء قابلنى حسين سرى (باشا) وسألنى عما تعتزمه الوزارة إزاء إلغاء النحاس (باشا) مرسوم تعيين الشيوخ الذى تم فى عهده ، فلما ذكرت له أننى حريص على إلغاء مرسوم التعيين الذى أصدرته وزارة النحاس (باشا) وإعادة المرسوم الذى صدر فى عهد وزارة سرى (باشا) ، إذ كنت أحد أعضائها ، ألح علىَّ فى الرجاء أن أتشبث بهذا الرأى لأن فى تحقيقه ما يرضى كرامته . وأجبته : إننى جد حريص على رأيى لأنه الرأى المتفق مع الدستور ، والذى يكفل استقرار الأمور وعدم تعرضها للاضطراب كلما استقالت وزارة وحلت أخرى محلها .

وكنت مقتنعاً بأن رأيى هذا لا يحتمل المناقشة من الناحية الدستورية . وكان الوزراء جميعاً متفقين معى على ضرورة إلغاء المرسوم الذى استصدره النحاس (باشا) ، لكن مكرم عبيد (باشا) كان يرى عدم التقيد بالمرسوم الذى أصدرته وزارة سرى (باشا) ويميل إلى استصدار مرسوم بتعيينات جديدة على أن هذا الرأى المكرمى لم يجد نصيراً فى لجنة قضايا الحكومة ، بل أيدت هذه اللجنة رأيى .

فلما كان الموعد الذى رأينا فيه إلغاء مرسوم النحاس (باشا) ، أعدنا مرسوم سرى (باشا) مكتفين بتعيين أعضاء جدد فى المحال التى خلت بالوفاة أو بسقوط العضوية لسبب أو لآخر . وعددها سبع من تسع وعشرين عضوية .

كان حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أهم ما يشغل بال الوزارة منذ تأليفها . فلم يخطر ببال أحد من الوزراء أن نتقدم إلى مجلس النواب القائم نلتمس ثقته . وكان موضوع الانتخابات محل التفكير فى القصر كذلك . ولقد دعا الملك رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة – الدكتور ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، ومكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية ، وأنا ، رئيس الأحرار الدستوريين . فلما كنا بحضرته فى غرفة مكتبه بقصر عابدين اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة ، وطلب إلينا رأينا فى هذا

الاقتراح . وسكت ماهر (باشا) ولم يبد رأيه . فلما سأله الملك عن سبب سكوته قال : أنا على كـل حال خادم (جلالة) الملك سواء كنت فى الحكم أم كنت خارج الحكم . وأذن لنا على أثر هذه الكلمة الحاسمة فى الانصراف فخرجنا ، فطلب إلينا رئيس الديوان فاجتمعنا فى قاعة مجلس البلاط وانضم إلينا فيها بعض إخواننا الوزراء . وبدت فى جو هذا الاجتماع نذر غير مطمئنة . فقد أبدى الدكتور ماهر (باشا) تصميمه القاطع على الاستقالة من رياسة مجلس الوزراء ، ومعنى هذا سقوط الوزارة . وحاول بعض إخواننا تهدئة الرجل وتسكين غضبه . ثم انصرفنا بعد أن اتفقنا على ألا يبت ماهر (باشا) فى الأمر قبل أن نتشاور فيه مرة أخرى . ولم نحتج إلى هذا التشاور ، لأن ماهر (باشا) تفاهم مع رئيس الديوان على أن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب ، تبت فيها بما ترى فيه المصلحة .

لماذا غضب ماهر (باشا) حتى عزم الاستقالة ؟ . أتراه غضب لأن الملك تدخل فى شأن خاص بالأحزاب لا يجوز لغيرها أن تتدخل فيه ؟ أم تراه غضب لأنه اعتقد أن مشورة الملك فى هذا الأمر لم تكن صادرة عنه من تلقاء نفسه ، وأن مكرم عبيد (باشا) حسب أنه يستطيع ، عن طريق الملك ، أن يفرض إرادته فى أمر الانتخابات كما فرضها حين تأليف الوزارة ، وأن ماهر (باشا) رأى فى هذا التصرف ما يزعجه على مستقبل الوزارة ومستقبله فى رياستها ؟ لست أدرى . لكنى سمعت من مكرم (باشا) غير مرة ، قبل تأليف الوزارة وقبل أن يعتقل ، أنه أحق من ماهر ومن النقراشى بالتقدم ، لأنه كان رئيسهما فى الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام ، حين لم يكونا إلا عضوين كغيرهما من الأعضاء . سمعت هذا منه غير مرة فى أثناء اصطيافنا جميعاً برأس البر ، وسمعت منه أكثر من ذلك أنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزراء ، وأن تفكير الدكتور ماهر والنقراشى فى التقدم عليه فيه من الافتيات على مكانته السابقة وعلى تقدير الشعب له ما لا يرضاه هو ولا يسلم به .

أفكان ماهر (باشا) يقدر هذا الشعور المكرمى ويريد أن يتحداه ؟ لم يذكر لى ماهر (باشا) شيئاً من هذا ، ولكنه ذكر لى حين سألته من بعد عن سبب غضبه أنه رأى فى مشورة الملك معنى لم تطب به نفسه وهو رئيس وزارة ورئيس حزب ، وأنه لا يقبل هذه التسوية بين الأحزاب فى عدد أعضاء البرلمان وهو يعلم أن مكرم (باشا) وكتلته الوفدية ، وحافظ رمضان (باشا) والحزب الوطنى ، ليس لديهم من المرشحين الذين يستطيعون التقدم والنجاح فى الانتخابات إلا عدداً يسيراً ، وأنه فضلاً عن هذا لا يرى أن يجعل مركزه فى رياسة الوزارة رهنـاً برضا هذا الحزب أو غضب ذاك عليه ، فلابـد له من عدد محترم من الأعضاء فى

المجلس يستطيع الاطمئنان إلى تأييده لبقاء الوزارة التى يرأسها فى مناصبها .

وتألفت لجنة الترشيح للانتخابات من الأحزاب الأربعة المشتركة فى الوزارة . وكانت تجتمع معظم الوقت بمنزل أحمد عبد الغفار (باشا) وزير الزراعة الحر الدستورى والصديق الحميم للدكتور ماهر (باشا) وللهيئة السعدية . وكنت أحضر اجتماعات هذه اللجنة ، ولكنى قلما كنت أشترك فى مناقشاتها للأسباب التى جعلتنى لا أحضر لجنة الترشيح التى كانت تجتمع سنة ١٩٣٨ بمنزل محمد محمود (باشا) . وقد اتفقت هذه اللجنة على تقسيم الدوائر إلى طائفتين : دوائر مقفلة ، ودوائر مفتوحة . أما الدوائر المقفلة فهى التى تتفق الأحزاب الأربعة على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها . وأما الدوائر المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب من شاء . وإنما قصد بهذا التقسيم إلى أن تترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة .

أما حزب الوفد ، فأخذ يشكك فى الانتخابات ويزعم أن الحكومة ستزيفها وأنه سيقاوم هذا التزييف ما استطاع . وسارع قبل المعركة الانتخابية فبذل الجهد لإثارة الاضطراب فى بيئات الأمة المختلفة . وبين طلاب الجامعات فى القاهرة والإسكندرية عناصر وفدية قوية الأثر فى مثل هذه الإثارة . لذلك أصبحت يوماً وإذا جامعة فؤاد الأول مضربة ، وإذا طلبتها يجتمعون فى حرمها يخطبون ضد الوزارة ويحرضون على مداومة الإضراب . وإننى لأفكر فى الاتصال برجال الجامعة لاتخاذ الإجراء الواجب ، إذ علمت ضحى اليوم التالى أن الدكتور ماهر (باشا) ذهب بنفسه إلى الجامعة وخطب الطلاب فيها وجادل زعماءهم وانتهى إلى إقناعهم بالعدول عن إضرابهم . وكانت هذه لا ريب خطوة جريئة من رئيس الوزارة لم يسبقه غيره لمثلها منذ إنشاء الجامعة . وقد قوبلت بالتقدير لأنها نجحت وأدت إلى الغرض المنشود منها .

وبعد أيام أضرب طلاب جامعة الإسكندرية ، فأبلغت الدكتور منصور فهمى (باشا) مدير الجامعة المذكورة أننى قادم بالطائرة إلى الثغر ، وأننى أريد أن أخطب الطلاب ، فسبقنى إلى هناك ، فلما كنت بإدارة الجامعة ، واتصلت بالأساتذة ، علمت أن الطلبة مختلفون ، وأن عناصر الإضراب والشغب قلة فى الإسكندرية ، كما كانت قلة فى القاهرة . فلما ذهبت إلى المدرج الكبير بكلية الآداب ، وخطبت الطلاب ، لم أجد عنتاً فى إقناعهم بعد أن ذكرت لهم أننى أريد أن أقف على أسباب إضرابهم وأنا أناقشها معهم . والواقع أن أحداً منهم لم يذكر سبباً مقنعاً ، ولم يذكر من تكلم منهم شيئاً يدعو إلى تذمرهم . فلما رأت

كثرتهم ضعف حجة هؤلاء من زملائهم ، قرروا العودة إلى كلياتهم والانتظام فيها . ثم جاء إلى الفندق الذى تناولت فيه طعام غذائى جماعة منهم أخبرونى أن المحرضين على الإضراب مأجورون ، وأن الكثرة الكبرى من الطلاب تمقت هؤلاء المحرضين ولكنها تخشاهم ، وأن النظام سيعود لا محالة بعد حديثى إليهم وإقناعى إياهم .

وساد النظام فى الجامعتين ، جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية ، وعدنا نفكر فى الانتخابات وما يجب اتخاذه من عدة للنجاح الحاسم فيها .

وإننا ذات يوم فى مجلس الوزراء ، إذ عرض علينا الدكتور ماهر (باشا) مشروع (كادر) وضعه مكرم عبيد (باشا) لعمال الحكومة . عرضه من غير أن يكون وارداً فى جدول أعمال المجلس ، واعتذر عن ذلك بأن له صفه الاستعجال . وكانت الصحف تنشر قبل ذلك بأيام أن العمال يذهبون إلى وزارة المالية يهتفون لوزيرها ، وأن مكرم (باشا) كان يخطبهم ويعدهم بأنه سيحقق مطالبهم . فلما عرض هذا (الكادر) علينا فى مجلس الوزراء ، قلت :

– أريد أن أبدى ملاحظة بصفتى وزير الشئون الاجتماعية ، وهى الوزارة التى تتحدث على شئون العمال جميعاً فى المصانع والمنشآت الأهلية . إن إقرار هذا (الكادر) لعمال الحكومة سيثير فى هذه المنشآت الأهلية مشاكل كثيرة . فسيطالب عمالها بأن يوضع لهم (كادر) كالذى وضع لعمال الحكومة ، وسيضربون ، وسيقوم بعضهم بأعمال الشغب ، وسيثيرون متاعب شتى من الخير اتقاؤها . وتفادياً لذلك كله أقترح تأليف لجنة وزارية تنظر فى (الكادر) المعروض علينا الآن ، وفى شئون عمال المنشآت الأهلية فى الوقت نفسه . وهذه الطريق هى المثلى لمواجهة مشاكل العمال بوجه عام » .

تلت عبارتى هذه فترة صمت فى المجلس . قطعها رئيس الوزارة بقوله :

– إن ما يبديه هيكل (باشا) فى محله . وأنا أوافق تمام الموافقة على تأليف اللجنة الوزارية التى يقترحها . لكنى أرى أن نقر الآن هذا (الكادر) الذى يعرضه علينا وزير المالية لأن إقراره يفيدنا كثيراً فيما نحن مقبلون عليه ، ولا أظن هيكل (باشا) يعارض فى ذلك » .

قلت : « كلا . فأنا أرى إذا وافق المجلس على هذا (الكادر) لعمال الحكومة ألا تتألف اللجنة الوزارية التى أقترح تأليفها ، لأنها لن تستطيع أن تتم عملها سريعاً ، وسيبعث تأليفها إلى نفوس العمال آمالاً أخشى ألا تستطيع تحقيقها لأن لأصحاب الأعمال اعتبارات

ليست لدى الحكومة . فإما أن يؤجل (كادر) عمال الحكومة حتى تبحث اللجنة الوزارية الموضوع كله ، وإما أن يعتبر المجلس أنى لم أقترح تشكيل تلك اللجنة الوزارية إذا أراد أن يقر هذا (الكادر) لعمال الحكومة » .

وامتنعت عن التصويت حين عرض موضوع هذا (الكادر) عن المجلس . وقد وافق الحاضرون جميعاً عليه ، ولم تتألف لجنة وزارية لبحث موضوع العمال بوجه عام .

والواقع أن طوائف العمال فى ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف من قبل . فكانت الحكمة تقتضى قبول اقتراحى بتأليف لجنة وزارية تنظر الموضوع كله ، ما تعلق منه بمطالب العمال الحكوميين وبمطالب عمال المنشآت الأهليه . فلما لم يقبل اقتراحى وأقر مجلس الوزراء (كادر) عمال الحكومة ، شعرت بأن التعاون بينى وبين زملائى فى الوزارة ليس يسيراً ، وفكرت فى الاستقالة . لكننى قدرت أن استقالتى ونحن مقبلون على الانتخابات ستكون سيئة الأثر فى هذه الانتخابات ، ورأيت لذلك أن أنتظر حتى تتم الانتخابات ثم يكون لى من بعد أن أختار الوضع الذى أرضاه .

ولم أكن مبالغاً فى تقدير ما سيواجه البلاد من مشاكل العمال ، ولا فيما سيترتب على إقرار (الكادر) المقترح لعمال الحكومة من إرهاق الميزانية . فقد كان العمال متحركين فى ذلك الوقت . وكانت لهم مطالب كثيرة . كان ذلك شأن عمال الترام وغيره من وسائل النقل المشترك . وكان كذلك شأن العمال فى الشركات المرتبطة بها مصالح الجمهور ، بل حياته . هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب لأن لهم مطالب يريدون تحقيقها ، وحددوا لهذا الإضراب موعداً قريبا . وتحدث إلى الأستاذ حامد العبد ، مدير مصلحة العمل ، فى هذا الموضوع . وذكر لى أن بعض مطالب هؤلاء العمال عادل ، وأن الشركة تماطل فى تنفيذ هذا البعض بحجة أنها تبحث الموضوع وتريد الفصل فيه جملة ، وأن صادق حنين (باشا) رئيس مجلس إدارة الشركة وعد غير مرة بالإسراع فى بحث الموضوع ثم تعاقبت الأشهر ولم ينته إلى رأى . وقد رأيت أن هذا الإضراب الذى يهدد العمال به خطير النتائج على صحة أهل العاصمة وعلى حياتهم . فدعوت زعماء العمال وهددتهم بأنهم إن أضربوا جندتهم الحكومة وأمرتهم بأن يقوموا بالعمل فى الشركة مجندين أو تطبق عليهم القوانين العسكرية . ووعدتهم فى نفس الوقت بأنى سأنظر فى مطالبهم وأحقق العادل منها ، وطلبت إليهم أن يعودوا بعد أسبوع لأبلغهم قرارى . وانصرف العمال مغتبطين مقتنعين بأنى جاد فى تنفيذ وعدى كما أنى جاد فى تنفيذ تهديدى . ثم إننى دعوت صادق حنين (باشا) وطلبت إليه بحضور حامد العبد (بك) أن

ينفذ ما اتفق مع مدير مصلحة العمل على أنه عادل من مطالب العمال ، وأن يتم ذلك قبل أسبوع أو تضع الحكومة يدها على الشركة اتقاء الإضراب والاضطراب . وفى خلال هذا الأسبوع أبلغنى صادق (باشا) أن ما اتفق عليه مع مدير مصلحة العمل سيجاب ، ورجانى أن أجعل إجابة هذه المطالب بعض ما رأته الشركة من تلقاء نفسها . وفى الموعد الذى حددته للعمال كى أبلغهم إجابة العادل من مطالبهم حضر ممثلوهم وحضر صادق (باشا) حنين وأبلغت العمال أن إدارة الشركة رأت حرصاً على حسن التعاون بينها وبين العمال ، وحرصاً كذلك على مصلحة الجمهور أن تجيب من مطالبهم ما رأته عادلا ، وطلبت إليهم أن يشكروا صادق (باشا) حنين ، فشكرونى وشكروه ، وانتظم العمال فى عملهم ، وانتهت مشكلة كانت خطيرة النتائج إذا استفلحت .

وكانت البلاد تواجه فى هذه الآونة مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة إذا هى لم تعالج علاجاً صالحاً . فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية فى أثناء الحرب مصانع كثيرة فى طول البلاد وعرضها لأغراض الحرب ، واستخدمت فى هذه المصانع ألوفاً من المصريين . ولما كانت الحرب فى أوربا قد انتهت ، فقد كانت إنجلترا موشكة أن تستغنى عن هذه المصانع . أين يذهب هؤلاء الألوف من العمال وما عسى يكون مصير أهلهم وأولادهم ممن يعولون ؟ تلك مشكلة لابد من حلها . وألقى إلينا فى وزارة الشئون الاجتماعية أن نفكر فى إيجاد هذا الحل . وفكرت ، وفكر معى وكيل الوزارة ومدير مصلحة العمل ، ثم رأينا أن نعقد مؤتمراً فى مكتب الوزير يحضره ممثلون لاتحاد الصناعات وللغرف التجارية المصرية وممثلون كذلك للسلطة العسكرية البريطانية لنتعاون كلنا على إيجاد الحل الممكن لهذه المشكلة العويصة . واجتمع هؤلاء جميعاً فى مكتبى وطرحنا الموضوع للمناقشة ، وانتهينا إلى اقتراح بأن تبيع السلطة العسكرية هذه المنشآت التى أقامتها فى أثناء الحرب للحكومة المصرية . وقبل ممثلو السلطة العسكرية البريطانية هذا الرأى مع تحفظ واحد ؛ ذلك أن يكون لهم الحق فى أن ينقلوا من هذه المنشآت إلى الشرق الأقصى ما تقضى به ضرورات الحرب هناك . وكان تقديرهم أن الحرب فى الشرق الأقصى تستغرق سنتين بعد انتهاء حرب أوربا . ولم يكن يدور بخلد أحد منا أن اليابان ستلقى سلاحها بعد أشهر معدودات ، كما لم يدر بخاطر أحد منا أن أمريكا ستلقى على اليابان القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما من بعد على (هيروشيما ونجازاكى) فيكون ذلك سبباً فى تسليم اليابان بعد أشهر معدودة من ذلك الاجتماع الذى أتحدث الآن عنه .

ولقد اغتبطت أشد الاغتباط بالنتيجة التى انتهينا إليها فى هذا الاجتماع ، وبخاصة لأننى كنت قد زرت بعض هذه المنشآت الصناعية الضخمة التى أقامها الحلفاء فى مصر ، وقدرت إننا إذا استطعنا أن نحتفظ بها أمكننا أن ننشئ فى مصر صناعات كبيرة جليلة الأثر فى اقتصادنا القومى . فقد كنت من يومئذ شديد الاقتناع بأن حياة مصر الاقتصادية لا يمكن أن تطمئن على أساس سليم إلا إذا قامت الصناعات الكبرى فيها . كما أن قيام هذه الصناعات الكبرى ضرورى لحياتنا العامة فى السلم والحرب على سواء .

كانت مشاكل العمال فى المنشآت الأهلية يومئذ بهذا المقدار من التعقيد ، ولهذا كان من حقى ، وأنا الوزير المسئول عن عمال هذه المنشآت ، أن أقف من (الكادر) الذى اقترحه وزير المالية لعمال الحكومة ذلك الموقف الذى بينته ، وأن أشعر عندما تخطى مجلس الوزراء اقتراحى أن تعاونى مع الوزارة بتشكيلها ذاك لم يكن أمراً يسيراً .

وتقدمت المعركة الانتخابية إلى أطوارها الأخيرة ، فكان تصرف المسئولين من أقطاب الهيئة السعدية ، مما ثبت اليقين فى نفسى بأن تعاونى فى الوزارة بعد الانتخابات غير ممكن . فقد بدأت الشكاوى تصلنى من المرشحين الأحرار الدستوريين بأن اتجاه رجال الإدارة فى الدوائر المفتوحة ، وفى بعض الدوائر المقفلة ، صريح فى معاونة مرشحى الهيئة السعدية التى يرأسها رئيس الوزراء . وقد علمت أن من أقطاب الهيئة السعدية من يتصلون من وزارة الداخلية برجال الإدارة يوجهونهم فى الانتخابات وجهات خاصة ، كما علمت أن السكرتير العام لوزارة الداخلية ، وكان قد عين أخيراً ، كان يطوف الأقاليم للإشراف على الانتخابات إشرافاً مشوباً بعطف ظاهر على مرشحى الهيئة السعدية . إزاء ذلك كله وإزاء ما يشبهه رأيت أن أعلن إلى الدكتور ماهر (باشا) أننى لن أبقى وزيراً بعد الانتخابات .

وأعلنت إليه هذا العزم ذات مساء كنا فيه بوزارة الداخلية ، وكان يحضر هذا الاجتماع إبراهيم عبد الهادى (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وكنت أعلم وأنا أعلن إليه هذا العزم أن الحزب حريص على بقاء الأحرار الدستوريين مشتركين فى الوزارة . وقال الدكتور ماهر (باشا) : لكنى حريص على معاونتك لنا . فقلت : أما فى الوزارة فلا . وإذا لم يكن بد من معاونتى فلا مانع عندى من أن أكون رئيساً لمجلس الشيوخ .

وتمت الانتخابات وأسفرت نتيجتها عن فوز أحزاب الحكومة على الوفد فوزاً ساحقاً ، وبفوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة ، وإن لم يزد عدد الذين فازوا منها على الذين فازوا من الأحرار الدستوريين زيادة تذكر .

ونشرت الصحف فى الغداة أن الوزارة استقالت ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ألف وزارة جديدة حل حفنى (بك) محمود محل فيها ، ولكنه لم يعين وزيراً للمعارف ولا للشئون الاجتماعية ، بل عين وزيراً للتجارة والصناعة ، وعين السنهورى (بك) وكيل وزارة المعارف وزيراً لها ، وعين عبد المجيد (بك) بدر وزيراً للشئون الاجتماعية .

وحلف أعضاء الوزارة الجديدة اليمين بعد الظهر من يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ ثم دعيت إلى اجتماع مجلس الوزراء فى مساء اليوم نفسه ، فلما دخلت قاعة المجلس هنأنى الوزراء برياسة الشيوخ . وكان الأستاذ أمين عز العرب السكرتير العام لمجلس الشيوخ ، قد حضر إلى منزلى صباح ذلك اليوم ، وأخبرنى أنه علم أن رياسة الشيوخ ستسند إلىّ ، وأنه جاء يتلقى أوامرى فيما يتعلق بحفلة افتتاح البرلمان . فأخبرته أننى لا أرى أن أوجه إليه أية تعليمات قبل أن يصدر المرسوم بتعيينى رئيساً للمجلس .

وفى الغد صدر مرسوم التعيين .

ليس الحديث عن رياستى مجلس الشيوخ مدار هذا الفصل ، وسأتناول هذا الموضوع عند الكلام عن الحياة النيابية فى مصر .

افتتح الملك الدورة البرلمانية ، وتلا رئيس الوزارة خطاب العرش بإذنه ، وأخذت الوزارة الجديدة تباشر أعمالها .

واتجه تفكير رئيس الوزارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، تلك موقف مصر الدولى فى أعقاب الحرب ، ومآل العلاقات بين مصر وإنجلترا .

دعانى الدكتور ماهر (باشا) يوماً ، فذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء فألفيت عبد الحميد بدوى (باشا) هناك . فلما استقر بى المجلس ذكر لى الدكتور ماهر (باشا) أنه تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء : أمريكا ، وإنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، والصين ، وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ « بالخمسة الكبار » ، ستعقد مؤتمراً بسان فرنسسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن هذه الدول الكبرى قد وضع خبراؤها فى بلدة (دمبارتن أوكس) مشروعاً بالأسس التى تقوم عليها المنظمة الجديدة ، وأن الدول التى تشترك فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وأنه أراد بدعوتى ودعوة بدوى (باشا) أن نبحث فيما إذا كنا نعلن الحرب لنشترك فى هذا المؤتمر أو لا نعلنها ونظل بعيدين عنه .

وكانت سياسة مصر إلى يومئذ سياسة « تجنيب مصر ويلات الحرب » . تلك هى

السياسة التى جرت عليها وزارة على ماهر (باشا) منذ سنة ١٩٣٩ ، وأعلنتها صراحة وزارة حسن صبرى (باشا) سنة ١٩٤٠ ، وتابعتها عليها كل الوزارات التى تعاقبت بعدها ، ومنها وزارة الوفد التى فرضها الإنجليز على مصر فى سنة ١٩٤٢ . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يخالف هذه السياسة وينادى بنقيضها . لكنه فى هذا الموقف لم يتشبث برأى ما ، لأن الحرب فى أوربا كانت قد انتهت ، ولأن مصر كانت قد تجنبت ويلات الحرب بالفعل ، فإذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن من إعلانها أى خطر عليها أو تهديد لها .

لم أتردد حين ذكر لى رئيس الوزراء ما أبلغته إياه حكومة الولايات المتحدة فى أن أشير بضرورة إعلان الحرب على اليابان لإمكان الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، فقد كان رأيى دائماً أن لمصر مصلحة كبرى فى أن تشترك فى الحلبة الدولية ما وجدت إلى هذا الاشتراك سبيلا . ذلك يخرجها من الدائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدود ما بينها وبين إنجلترا من صلة ، وذلك يعودها الاتصال بالعالم فى مختلف أرجائه ، ويطوع لها أن ترعى صلاتها السياسية والاقتصادية بالدول كلها من غير أن ترتبط بقيود الثنائية بينها وبين إنجلترا .

لم أتردد فى إبداء رأيى هذا وفى التدليل عليه . ووافقنى بدوى (باشا) كل الموافقة . ولم يكن ماهر (باشا) محتاجاً إلى أن يوافق ورأيه معروف من قبل ، لكنه رأى أنا يجب علينا أن نمهد لهذا الرأى حتى يسيغه الساسة المصريون والرأى العام المصرى ، وذكر أنه فكر فى أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأى فى البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها ، وإن كان مقتنعاً بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك .

وتحقق ما توقعه . فقد رفض الوفد التعاون مع الوزارة على أية صورة . وتألفت اللجنة السياسية من غير الوفديين . وقد اشترك فى هذه اللجنة أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية ومن المستقلين .

عقدت هذه اللجنة اجتماعات كثيرة درست فيها مقترحات (دمبارتن أوكس) دراسة فقهية ، وناقشت هذه المقترحات مناقشة كانت تقف فى بعض الأحيان عند نقطة بذاتها جلسة كاملة . وأعترف لقد كنت أضيق فى بعض الأحيان بهذه المناقشات ثم لا أستطيع إلا أن أسكت وأن أكظم ما فى نفسى فى صمت وصبر . ذلك بأننى كنت مقتنعاً بأن الخبراء الفنيين الذين وضعوا هذه المقترحات – وهم من الفقهاء السياسيين فى الدول الكبرى الخمس – قد قتلوا كل لفظ من ألفاظها بحثًا وتمحيصاً ، وقد قصدوا بما وضعوا إلى أغراض سياسية انتهوا إلى التوفيق بينها بعد جهد ومشقة . فليس من شأننا أن

نراجع الألفاظ وأن نقف عندها ، وإنما شأننا أن نقف عند المبادئ لنرى منها ما نرضاه ونقره ، وما نحرص على تعديله لغرض سياسي نريد تحقيقه . فأما الصياغة الفنية فشأن القانونيين الدوليين المحيطين باتجاه السياسة العالمية . فإذا نحن استطعنا أن نعترض على مبدأ اعتراضاً يقوم على اعتبار عالمي – لا على مجرد اعتبار محلي – كان لنا رجاء كبير أو قليل فى تعديل المبدأ الذى نريد تعديله . وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا قدرنا أن الدول التى دعيت للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو قد بلغ عددها العشرات وأن فقهاءها السياسيين سيحاولون ما نحاول ، وسيصطدمون كما سنصطدم ، بسياسة الدول الخمس الكبرى التى كسبت الحرب ، والتى ترى أنها هى التى يقع على عاتقها الجانب الأكبر من مهمة حفظ السلام فى العالم ، بل يقع على عاتقها العبء كله ، ثم لا يكون من شأن الدول الوسطى أو الصغرى إلا أن تدور فى فلكها .

وبعد جلسات عدة ، ومناقشات طويلة ، اتفق الرأى على أن تشترك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووجب على مصر لذلك أن تعلن الحرب على اليابان تمهيداً لهذا الاشتراك . فإعلان هذه الحرب ، كان كما قدمت ، شرطاً أساسيًّا للاشتراك فى المؤتمر .

ونقل الدكتور ماهر آراء اللجنة السياسية إلى مجلس الوزراء فوافق عليها . ولما كان إعلان الحرب على اليابان لا يمكن أن يعتبر إعلاناً لحرب دفاعية تستطيع الوزارة أن تستقل به ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية يعقدها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ ، يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التى تسوغ إعلان هذه الحرب .

وكانت الجلسة تبدأ بمجلس النواب الساعة الخامسة بعد الظهر . وفيما أنا ذاهب إلى مجلس الشيوخ قبيل هذه الساعة تناولت جريدة البلاغ التى تنطق بلسان الوفد ، فإذا فيها بيان بتوقيع (مصطفى النحاس) رئيس الوفد يتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد ضرراً يكاد يبلغ الخيانة بما تريد من إعلان الحرب ، ويلصق بالوزارة لذلك أبشع التهم . ولم أشك فى أن الدكتور ماهر (باشا) سيفند ما جاء فى هذا البيان فى الخطاب الذى سيلقيه بالجلسة السرية بمجلس النواب ثم بمجلس الشيوخ . ذلك بأن الدكتور ماهر لم يكن يكتب خطبه ويتلوها على البرلمان ، بل كان يحضر النقط الأساسية ثم يرتجل فى ترتيب ومنطق دقيق . وهو لم يكن خطيباً ساحراً يبهر سامعيه بقوة بلاغته ، ولكنه كان برلمانيًّا ممتازاً يقدم بين يدى رأيه بحجج خصمه ويضفى عليها من منطقه البارع قوة أكثر من قوتها الذاتية ، ثم يتناولها بعد

ذلك بالتفنيد فى دقة وبراعة تكسب إليه سامعيه . وهو لم يكن يضيق بالمقاطعة أو بالمعارضة وهو يخطب ، بل كان يرحب بكل مقاطعة ، لأنه كان فى عهده الأول بالحياة البرلمانية مقاطعاً بارعاً . فإذا قوطع استل من مقاطعات خصومه حججاً له يؤيد بها رأيه . وكان له من حدة الذكاء وسعة الاطلاع ما يعاونه على إدراك غرضه أشد المعاونة .

وبـدأت جلسة النواب سرية ، واستمرت كذلك ، وخطب رئيس الوزارة فيها ساعات متعاقبة حضرت جانباً منها ثم ذهبت إلى مجلس الشيوخ أنتظر فى غرفتى انتهاء جلسة النواب لأفتتح جلسة الشيوخ . وتقدمت الساعة إلى الثامنة وبدأ أعضاء المجلس يبرمون بالوقت ، ويطلب بعضهم إلىّ أن أؤجل الجلسة إلى الغد إذا كان ذلك مستطاعاً . وبعثت أسأل عما يجرى فى جلسة النواب فقيل لى إنها على وشك الانتهاء . ولم تمض بضع دقائق بعد ذلك حتى جاء من يخبرنى أن شاباً أطلق الرصاص على الدكتور ماهر (باشا) وهو يتخطى البهو الفرعونى قادماً من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ .

يا لها من لحظة رهيبة ! ! وياله من نبأ فاجع ! ! وقمت لفورى أرى ما حدث ، فألفيت رئيس مجلس الوزراء وقد نقل إلى غرفة الإسعاف بمجلس الشيوخ ، وقد أحاط به الأطباء من أعضاء المجلسين يفحصونه ، وقد أُصمت فلا ينبس ببنت شفة . وسألت كيف وقع الحادث المروع ، فقيل لى إن أربعة من الشبان كانوا يجلسون فى البهو الفرعونى ، فلما فرغ الدكتور ماهر من خطابه بمجلس النواب ، وأراد أن ينتقل إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ مارًّا بالبهو الفرعونى ، استوقفه أحد هؤلاء الشبان الأربعة ومد يده يسلم عليه ، فلما مد الدكتور ماهر يده ليقابل التحية بمثلها ، أطلق عليه هذا الشاب رصاصات مسدسه فأصابت القلب ، فهوى الرجل لساعته . وأراد الشاب أن يطلق الرصـاص على من كانوا يحيطون برئيس الحكومة إرهاباً لهم كيما يتمكن من الفرار ، ولكنهم استطاعوا القبض عليه . أما زملاؤه الثلاثة الآخرون فقد تمكنوا من الفرار فلم يعثر عليهم أحد .

ونقل الدكتور ماهر إلى غرفة المستشفى لإسعافه بالعلاج وأحاط به أصدقاؤه ومحبوه ، وقد مد على سرير فى انتظار معونة الطب ، لكن القضاء كان قد حم فانتقل الرجل إلى جوار ربه وصعدت روحه إلى بارئها ، وخير شفيع له أنه استشهد فى ميدان الشرف والجهاد لحرية وطنه ولاستقلال هذا الوطن وكرامته .

وخيم الوجوم على جو المجلس ، وانتشرت فيه ظلمة الكآبة والأسى ، وجعل الذين بقوا به بعد أن نقل جثمان الفقيد منه يهمس بعضهم إلى بعض عبارات الاستنكار والألم ،

ويسائل بعضهم بعضاً كيف غاب عن حرس البرلمان أن يراقبوا أمثال هؤلاء الشبان الذين جلسوا فى البهو الفرعونى ، وليس يدخل إلى حرم البرلمان إلا من كانت بيده بطاقة من مراقبة النواب أو من مراقبة الشيوخ ، ويسأل كل منهم عن الجانى وإلى أية هيئة ينتمى ، وينتهون جميعاً إلى الترحم على الدكتور ماهر وطلب المغفرة له من الله .

وأقمت بغرفتى فى رياسة مجلس الشيوخ أفكر فى الحادث المروع ولا أكاد أصل من تفكيرى إلى شىء . وإننى لكذلك إذ دخل اللواء أحمد عطية (باشا) وقال : إن مقتل رئيس الحكومة قد يترتب عليه من الاضطراب فى العاصمة وفى الأقاليم ما يجب الاحتياط له فهل فكرت الحكومة فى ذلك ؟ وكان حسين سرى (باشا) حاضراً ، فوجه إلىَّ الكلام وقال : إنك أنت الآن الرجل الأول فى الدولة ؛ وليست فى البلد وزارة وقد قتل رئيس الوزارة ، فعليك أن تفكر فيما يلقيه عليك هذا المقام من تبعة لتنهض بها على الوجه الذى يكفل مصلحة البلاد .

وانصرف الرجلان ، فرأيت أن أذهب لمقابلة الملك ولأشير عليه بالرأى فى هذا الموقف الدقيق . وركبت سيارتى وذهبت من فورى إلى قصر عابدين ، فقيل لى إن الملك ورئيس ديوانه ذهبا إلى منزل الدكتور ماهر (باشا) ، فعدت إلى سيارتى وقصدت إلى منزل ماهر (باشا) بشارع الملك بحدائق القبة . وأخذت أفكر وأنا فى الطريق إلى هناك فى المشورة التى أتقدم بها ، وسرعان ما استقر رأيى على أن الوزارة يجب أن تبقى كما هى وكأن لم يحدث شىء ، ويجب أن يتولى رياستها نائب رئيس الهيئة السعدية ، محمود فهمى النقراشى (باشا) حتى لا يشعر أحد بأن مقتل رئيس هذه الهيئة قد أزاحها عن رياسة الوزارة .

وبلغت منزل الدكتور ماهر ، ودخلت إليه فوجدت به أخاه على ماهر فقدمت إليه صادق العزاء . ثم إنه ذكر لى أن الملك كان هناك ، وأنه غادر المنزل قبل هنيهة من وصولى إليه ، فأقمت برهة عدت بعدها إلى قصر عابدين وسألت عن رئيس الديوان ، فاستمهلنى رجل التشريفات الذى سألته ريثما يتأكد من وجود حسنين (باشا) بالقصر . وجلست فى الغرفة المجاورة لغرفة كبير الأمناء أنتظر عودة الرسول . ولم تك إلا دقائق تبلغ الخمس ثم إذا حسنين (باشا) يدخل إلى الغرفة ويبادلنى العزاء ، ويطلب إلى أن أصعد معه إلى غرفته . وصعدت معه ودخلت غرفته ، فإذا بى أرى الملك جالساً إلى جوار مكتبه متكئاً عليه .

وحييت وجلست ، وتبادلت مع الملك عبارات الأسف للحادث الفاجع . وسكت الملك هنيهة ، ولعله دهش لمقدمى . ثم إنه سألنى : وما رأيك ؟ قلت : إنما جئت أذكر أن البلاد

لا يصح أن تبيت بغير وزارة ، حتى لا تنشط عناصر الفوضى فتثير فى البلاد اضطراباً . قال : لا عليك من هذا فقد أمرت بتعيين النقراشى (باشا) وزير داخلية بالنيابة . قلت : ولم يعهد (جلالة) الملك إلى النقراشى (باشا) بتأليف الوزارة ؟ . إن دم الدكتور ماهر لا يزال يهز مشاعر الناس جميعاً . والنقراشى (باشا) هو نائب الدكتور ماهر (باشا) فى الهيئة السعدية ، فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه ، والطبيعى كذلك أن يحل محله فى رياسة الوزارة . والرأى عندى أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئاً ، وحتى يثبت فى أذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة فى هذا الموقف الدقيق تامة ، وبذلك تتحمش عناصر الاضطراب والفوضى .

استمع الملك إلى كلامى ، وبدت عليه سيما التفكير فيه ، ثم قال : نعم ، ستبقى الوزارة كما هى . ثم أعين لها رئيساً . وسأصدر الأمر بذلك الآن . وإنى لأخشى أن يكون النقراشى ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بينى وبين الدكتور ماهر ألوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة ، ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما النقراشى فلا أظن فيه المرونة التى كانت فى ماهر . قلت : إن أعباء رياسة الوزارة ستغير الكثير من طباع النقراشى (باشا) عما قريب ، وسيرى (جلالة) الملك صحة رأيى إذا أخذ بمشورتى . قال (جلالته) : سأصدر الأمر ببقاء الوزارة كما هى ، ثم أعين النقراشى رئيساً لها . واستدركت : لكن الوزارة سقطت بوفاة ماهر (باشا) فلم يبق لها وجود . وتقاليدنا الدستورية كلها . تقضى بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد ، وذلك حكم الدستور أيضاً .

قال الملك : كلا . لقد بحث هذا الموضوع عندنا فى القصر ، وتبين أنه لا مانع من تعيين رئيس جديد لوزارة زال رئيسها . وعلى ذلك ستبقى الوزارة الحاضرة كما هى ، وسيعين النقراشى رئيساً لها .

عجبت لما سمعت من هذا الرأى الدستورى ؛ فمتى تم هذا البحث ؟ ولأية مناسبة تم ؟ ولماذا لم يؤخذ به حين مات حسن صبرى (باشا) وألف حسين سرى (باشا) الوزارة التى خلفته ؟ وما هو المقصود بهذا التقليد الجديد الذى يراد به أن يعين الملك الوزارة ثم يعين رئيسها ؟ مر ذلك كله بخاطرى فاكتفيت بأن قلت : إننى لم أطلع فى كل قراءاتى الدستورية على مثل هذا الرأى .

وتركت القصر ، ودخلت على الوزراء ، وكانوا مجتمعين فى وزارة الداخلية ، فألفيت معهم محمود (باشا) حسن ، وكان قد عين رئيساً للجنة القضايا فى عهد ماهر (باشا) ،

وعلمت منهم أن النقراشي (باشا) دعى إلى القصر ، فقصصت عليهم ما حدث بيني وبين الملك وكيف اتفقنا على أن تبقى الوزارة كما هى ، وأن يرأسها النقراشي (باشا) ، وذكرت لهم الرأى الدستورى الذى طالعنى به الملك وموقفى منه ، فقال محمود باشا حسن : كلا ! لا يمكن . ولابد أن تتألف الوزارة من جديد على النحو الذى اتبع من قبل ، فيكلف النقراشي (باشا) بالتأليف ، ويرفع أسماء زملائه إلى الملك ليصدر المرسوم بهم وليحلفوا اليمين على أنهم وزارة جديدة . وقال مكرم عبيد (باشا) : دافع عن هذا الرأى يا محمود (باشا) ، وعلى بركة الله أن يؤلف النقراشي الوزارة ، وأن نبقى متضامنين فى هذا الموقف الدقيق .

وتركت الوزراء وعدت إلى منزلى قبل عودة النقراشي (باشا) إليهم . وفى الصباح نشرت الصحف نبأ تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأليفها على النحو المألوف ، وعلمت أن الملك أفضى إلى النقراشي (باشا) بما أفضى به إلىَّ من رأى قيل إنه بحث فى القصر ، وأن النقراشي (باشا) حمل هذا الرأى إلى زملائه الوزراء ، فلم يقبله محمود (باشا) حسن ، ولذلك ذهب إلى القصر وناقش القانونيين فيه وأقنعهم بالعدول عنه إلى ما ألفته مصر فى تقليدها الدستورى حين تأليف الوزارات . بذلك قضى فى المهد على بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو إسماعيل إرادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم .

وفى ذلك اليوم حمل جثمان الدكتور أحمد ماهر إلى مقره الأخير فى حفل رسمى رهيب اشترك فيه الشعب بكل طوائفه ، مظهراً بذلك استنكاره الجريمة السياسية وإنكاره الصريح لها وسخطه على من يلجأون لأى سبب إليها .

وعقد مجلس الشيوخ بعد الظهر من ذلك اليوم جلسة سرية تليت فيها خطبة الدكتور ماهر بمجلس النواب قبيل مقتله . ووافق المجلس كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيداً لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو .

كانت الحكومة المصرية معنية فى ذلك الوقت بمسألة تستغرق من عنايتها ما تستغرقه مسألة الأمم المتحدة ، تلك مسألة جامعة الدول العربية . وكانت عنايتها بهذه المسألة ترجع إلى سنة ١٩٤٢ حين كانت الوزارة الوفدية فى الحكم . وقد أوفت المفاوضات بين الدول العربية على وضع ميثاق تلك الجامعة وانتهت إلى توقيعه فى الثانى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ . ولست أعرض الآن لهذا الموضوع ، بل أدعه إلى حين الكلام عن مسألة فلسطين ،

لأنه يتصل بها أوثق اتصال . وحسبي الآن أن أتابع الحديث فيما قامت به الوزارة الجديدة تمهيداً لمؤتمر سان فرنسسكو .

ولست أعرض كذلك لأمر آخر أجل خطراً ؛ ذلك تنظيم العلاقات المصرية الإنجليزية على قاعدة تخالف معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد كان هذا التنظيم مدار البحث فى اللجنة السياسية فى وزارة الدكتور ماهر ، لكنه سار فى هذه المرحلة الجديدة على مهل ، لأن الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو استأثر بالحظ الأوفى من عناية الوزارة .

أعلنت الحكومة المصرية إذن الحرب على اليابان وأبلغت هذا الإعلان إلى الحكومة الأمريكية تمهيداً للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووافقها الملك أن يتألف هذا الوفد من مجموعة من أكبر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل الدول الكبرى . لهذا رأى النقراشى (باشا) أن يسند وزارة الخارجية إلى عبد الحميد بدوى (باشا) فقيه مصر الكبير ليكون بين أعضاء الوفـــد ، وأن يتألف الوفـد برياسة رئيس الوزارة .

وصدر المرسوم بتأليف الوفد ، وأقسم أعضاؤه اليمين بين يدى الملك .

وتولت وزارة الخارجية متابعة الدراسة لمقترحات (دمبارتن أكس) ، وشغلنا نحن بمفاوضات الجامعة العربية . وتوالت الأيام والأسابيع بعد ذلك وأنا أفكر فى أمر هذا الوفد المسافر إلى أمريكا . ودار بخاطرى فى أثناء هذا التفكير أن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لا ضرورة له وقد تخشى مغبته . لا ضرورة له لأن الدول الكبرى صاحبة الشأن الأول فى تصوير هذه المنظمة العالمية الجديدة التى تحل محل عصبة الأمم ستكون صاحبة الكلمة الأخيرة فيما يعرض من الاقتراحات ، ولن تتضامن الدول الصغرى ضدها وهى تدور فى فلكها ؛ وقد تخشى مغبته لدقة الموقف الذى نشأ عن تطور الأحوال فى مصر تطوراً كان مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) بعض نتائجه . وأفضيت بتفكيرى هذا يوماً إلى النقراشى (باشا) وقلت له إننى أوثر أن يرأس بدوى (باشا) ، وزير الخارجية ، وفدنا إلى سان فرنسسكو ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يستصحب من رجال السياسة . وأجابنى رئيس الوزارة على الفور : إننى مـن هذا الرأى ، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تدور بنفسك ظنة أيًّا تكون . أما وقد انتهيت أنت إليه ، فإننى موافق تمام الموافقة عليه .

وكذلك أعيد تأليف الوفد برياسة وزير الخارجية .

كان حافظ (باشا) رمضان قد سافر قبل هذا التأليف الجديد للوفد إلى نيويورك لحضور اللجنة التى تنظر فى أصول التشريع الدولى ، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الإسلامية من أصول هذا التشريع .

ثم سافر الوفد بتكوينه الجديد يصحبه عدد من السكرتيرين والصحفيين إلى سان فرنسسكو فى النصف الأول من شهر أبريل . وفى هذه المدينة التى جمعت أعضاء المؤتمر من دول العالم فى قاراته الخمس ، اشتركت مصر اشتراكاً واضح الأثر فى أعمال المؤتمر . وإذ كانت جامعة الدول العربية قد تألفت إذ ذاك وبدأت دورتها الأولى فى شهر مارس من تلك السنة ، فقد اتصلت وفود الدول العربية التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسسكو بعضها ببعض وألفت منها جميعاً كتلة حاولت أن تتصل بدول أمريكا اللاتينية ، وأن تجعل من الدول الصغرى قوة فى التصويت العام لإقرار رأيها . وقد نجحت فى بعض الأمور .لكن كفة الدول الكبرى كانت بحكم قوتها وفوزها فى الحرب صاحبة الكلمة المسموعة فى الأمور الهامة جميعاً .

وأقام الوفد فى سان فرنسسكو ، وتنقل من شاء من أعضائه ومن المتصلين به حيث شاءوا فى مدن أمريكا . فلما وضع ميثاق الأمم المتحدة وقعته مصر .

وعرض الميثاق على البرلمان المصرى فأقره ، فكانت مصر من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة ، وكانت موضع التقدير فيها .

* * *

كانت الأمور بمصر تسير فى أثناء ذلك كله فى مجراها العادى ، وكان ذلك طبيعياً . فقد بعث مقتل الدكتور أحمد ماهر فى أرجاء البلاد جوًّا من الوجوم فرض على عناصر الشغب والاضطراب أن تتوارى ، ثم كانت أنباء سان فرنسسكو والنشاط الذى أبداه وفد مصر فى المحيط الدولى ، باعثاً على السكينة وعلى نوع من الاطمئنان ، انقلب مع تقدم الصيف ركوداً أو ما يشبه الركود . فقد شغل الطلبة فى شهرى مايو ويونية بمذاكراتهم ثم بامتحاناتهم ، فلما فرغوا من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم بالريف وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم ، فلم يبق بها من مظاهر النشاط ما تخشى عواقبه .

فلما انقضى الصيف ، وعاد الناس إلى العاصمة ، وعادت الحكومة إليها من الإسكندرية ، بدأ النشاط يدب فى الحياة من جديد ، ورأت الوزارة فى ميثاق سان فرنسسكو ما يعاونها على التفكير فى التخلص من قيود المعاهدة التى وقعتها مصر فى سنة ١٩٣٦ . فقد كان الأساس الذى يقوم عليه هذا الميثاق أن الدول التى وقعته متساوية فى السيادة ،

ولا يجوز لذلك أن تفرض دولة كبرى إرادتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها . وبقاء قوات أجنبية بمصر يمس سيادة مصر . فمن حق مصر ، وهذه هى الحال ، أن تطلب جلاء هذه القوات عن أراضيها ، مع استعدادها لعقد اتفاق مع إنجلترا فى حدود الميثاق الجديد .

صحيح أن بدوى (باشا) حاول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن يدمج فى الميثاق نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق فى محاولته . وصحيح كذلك أن ميثاق عصبة الأمم كان ينطوى على نص مؤداه أن تنظر العصبة فى أية معاهدة ولو لم تنقض مدتها — إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضر بالسلام العالمى ، وأن هذا النص رفع من ميثاق الأمم المتحدة . لكن النصوص التى احتواها الميثاق تفتح باباً لتعديل المعاهدة ، وبخاصة بعد المعاونة القيمة التى بذلتها مصر للحلفاء فى أثناء الحرب ، وبعد أن انتهت هذه الحرب فى أوربا بتسليم ألمانيا من غير قيد أو شرط ، ثم انتهت فى الشرق الأقصى بتسليم اليابان كذلك بعد أن ألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى فدمرتهما تدميراً .

شغلت الوزارة بالتفكير فى مفاوضة إنجلترا لجلاء قواتها عن مصر ، ولوضع حد للنظام القائم فى السودان . وكان من شأن هذا التفكير أن يشغل الجمهور بما يشد من أزر الوزارة لولا أن كانت فى الوزارة عوامل داخلية تضعفها . فقد كان مكرم عبيد (باشا) قوى الشعور بأن رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، رياسة أدى إليها مقتل الدكتور ماهر (باشا) ، ليس أمراً طبيعياً ، وكان لذلك دائم البرم بوجوده فى وزارة يرأسها النقراشى (باشا) . ولم يكن يخفى هذا الشعور . بل كان يبدى فى كثير من المواقف أنه يريد الاستقالة . واستقالته معناها استقالة زملائه فى الوزارة . وكان هذا التفكير يخيف النقراشى (باشا) ويخيف رئيس الديوان . وقد حدثنى حسنين (باشا) فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلى أن أتوسط بين الرجلين لإزالة ما بينهما من جفوة حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد . ولم تكن وساطتى ، ولا وساطة حسنين (باشا) ليزيد أثرها على تهدئة النفوس إلى حين . لكنها سرعان ما كانت تثور من جديد . أذكر يوماً ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين أو نحوهما ، استبقانى الملك وطلب إلىّ أن أسوى ما بين مكرم والنقراشى من خلاف ، وأن أقنعهما بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما . وحاولت ، فلم أوفق ، فذهبت إلى حسنين (باشا) بمنزله فاستدعاهما وتحدث إليهما ، فلم يكن أكثر توفيقاً . ودعاهما الملك لمقابلته بقصر القبة ، وطلب إلى أن أكون هناك للمعاونة فى هذه المهمة . فلما قابلهما خرجا

من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق ما طمأنني ، وما جعلني أحمد لهما حسن تقديرهما للموقف فى هذا الظرف الدقيق الذى تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا فى تعديل المعاهدة .

ترى لو أن أحمد ماهر (باشا) كان حيًّا ، أكان مكرم (باشا) يسلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) ؟ ولو أنه فعل ، أكان ماهر (باشا) يسلك معه مسلك النقراشى (باشا) ؟ لا أظن . فقد كان مكرم (باشا) يعلم أن الدكتور ماهر كان إلى ذكائه ، حازماً ، وإلى لطفه وظرفه ، شديد الاعتداد بنفسه . فلا يقبل مثل هذه المعاملة من أحد . ولو أن مكرم (باشا) سلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) لما تردد فى تقديم استقالة الوزارة لأن التعاون بينه وبين مكرم (باشا) أصبح مستحيلا ، ولما رجع عن استقالته هذه لأى اعتبار ، ولما بلغ من حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية . فإما كلفه الملك بعد ذلك بإعادة تأليف الوزارة فألفها ولم يشترك فيها مكرم (باشا) وحزبه ، وإما ألفها غيره ، فكان له رأيه فى اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة .

لم يكن ذلك تصرف النقراشى (باشا) على الرغم من قوله لى غير مرة إن التعاون بينه وبين مكرم أصبح مستحيلا . وأحسب أن حرص رئيس الديوان وحرص الملك على ألا يتغير الوضع الوزارى كان له أثره فى تصرفه .

لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزارة ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سرًّا ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره فى تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة . ومن أساليب المعارضة فى مصر أن يندفع طلبة الجامعة لمناوأة الوزارة بالإضراب وبالمظاهرات التى يحتك فيها الطلبة بالبوليس ، وتقع فيها غالباً مناوشات يصاب فيها أفراد من الفريقين بالأذى .

وكذلك كان . فقد بدأ طلبة جامعة فؤاد الأول بالجيزة يضربون ويتظاهرون . وبدا لهم يوماً من أيام شهر يناير سنة ١٩٤٨ أن ينحدروا من كلياتهم إلى القاهرة يريدون قصر عابدين للتظاهر أمامه ، واتخذوا طريقهم إلى (كوبرى عباس) المؤدى إلى منيل الروضة . فلما اكتمل جمعهم فوقه فتحه البوليس فحصرهم فى نطاقه ، فلم يعودوا يستطيعون حراكاً . وفى هذا المضيق وقع بينهم وبين البوليس التحام عنيف استغلته المعارضة من بعد حتى لقد زعمت أن أحد الطلبة بلغ من تأثره بإصابته أن ألقى بنفسه فى الماء فغرق . ولم يكن هذا صحيحاً . مع ذلك استقر فى أذهان الجمهور وجعله أشد مقتاً للوزارة . فأما طلبة الجامعة فأثار هذا الصدام بينهم وبين البوليس ما حرك الحفيظة والحقد فى نفوسهم ، وما دفع بعض العناصر للتفكير

فى التخلص من الوزارة بأية طريقة مشروعة كانت أو غير مشروعة .

وكان ١١ فبراير – عيد ميلاد الملك – يقترب . وفى عشية ذلك اليوم أنعم الملك على الوزراء الذين لم يكونوا (باشوات) برتبة الباشوية . وحسب كثيرون أن الملك أراد بذلك أن يظهر تأييده للوزارة ليقوى مركزها . لكن هذا الإنعام زاد الحفائظ التى انطوت عليها بعض النفوس زيادة ظهر أثرها جلياً فى اليوم التالى من يوم عيد الملك .

ذلك أن الملك كان سيضع فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مبانى هذه المدينة . وكان الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرين يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحاً على مقربة من الجامعة . لكن الصبح تنفس عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس . فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع . وسمعت ظهراً أن محاولات إجرامية تدبر فاتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته ، وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجباً أن أذهب إليها بوصفى رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لى أنى يجب أن أعد عدتى للذهاب إليها ما لم يتصل بى قبيل موعدها . ولم يتصل بى ، وذهبت إلى مكان الاجتماع ، فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة . وجاء الملك متأخراً عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى . ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم الحفل سراعاً فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل إلى منزله أغلب الأمر ، والجو يؤذن بالنذر .

ما عسى يكون مصير الوزارة بعد ذلك اليوم ؟ وهل يوكل إليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع إنجلترا ؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا ، وكان هذا الشعور صادقاً .

وقدم النقراشى (باشا) استقالة الوزارة ، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *